



فاروق يونس*: حوار بين مترجم فوري وخبير اقتصادي حول الحوكمة

المترجم: عذراً، أنا مترجم فوري أترجم اللفظة الانكليزية Governance "حوكمة" على وزن فوعلة، كما هو الحال في عولمة وحوسبة، لكن بعض المترجمين يترجمونها الحكامة او الحاكمة. ما رأيك؟

الخبير: لا توجد كلمة عربية تماثل الحوكمة. فهل الحوكمة هي بمعنى الحكم أم التحكم والسيطرة؟ إن جميع الكتاب المعنيين بالموضوع يشيرون الى عدم وجود تعريف قاطع لمصطلح حوكمة الشركات. فمن وجهة النظر القانونية ينظر الى الحوكمة باعتبارها العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف، بينما ينظر الاقتصاديون الى الحوكمة بمعنى التركيز على كيفية تعظيم الربحية، ومن الوجيهة الاخلاقية يشار الى حماية حقوق مساهمي الأقلية في الشركات. وكما تعلم فإن الحوكمة مصطلح جديد في اللغة العربية، وحسب علمي فإن مجمع اللغة العربية في القاهرة هو الذي ترجم حوكمة بمعنى governance

المترجم: هل يمكن معرفة بعض التعاريف للحوكمة؟

الخبير: حسب تعريف مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) فإن الحوكمة هو النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في اعمالها. وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بانها مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس الادارة وحملة الاسهم وغيرهم من اصحاب المصالح. وبصفة اساسية فإن الحوكمة هي علاقة بين الشركة واصحابها، اي مجموعة القواعد



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

والحوافز التي تراقب وتوجّه الادارة الى تعظيم الربحية وقيمة الشركة في الأجل الطويل بالنسبة للمساهمين واصحاب المصالح الاخرى. المشكلة تتمثل في كيفية حماية حقوق المساهمين من السلوك الجزافي للإدارة وحول الطريقة التي يمكن بها ضمان رقابة الادارة.

المترجم: استاذ ارجوك ما الهدف من حوكمة الشركات؟

الخبير: الهدف تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد.

المترجم: انا كمترجم اسمع في المؤتمرات الدولية ان الحوكمة كانت نتيجة الانهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين وما شهدته الاقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة من ازمة مالية في الولايات المتحدة واوروبا. هل أن هذه الازمات تستدعي وضع ضوابط للحوكمة؟

الخبير: نعم. هناك ميزتان تتميز بهما الشركات المعاصرة مما يستدعي وضع ضوابط للحوكمة. الميزة الاولى حقيقة هي ان الشركات الحديثة تتميز بالفصل بين ملكية الشركة وادارتها، والميزة الثانية هي النفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغار المساهمين مما يتطلب وضع نظام رقابي يضمن لأصحاب المصالح في الشركة بأن الادارة تقوم بمهامها على أفضل وجه.

المترجم: ذكرت بأن الهدف من الحوكمة تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد. هل يمكن التوضيح أكثر؟

الخبير: اولاً، الشفافية تعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل وجعل كل شيء قابلاً للتحقيق والرؤية السليمة. ثانياً، المساءلة بمعنى أنه يحق للمساهمين مساءلة الادارة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

التنفيذية عن اداءها، وهذا حق يضمنه لهم القانون وانظمة الحوكمة، كما تضمن المساءلة مسؤولية الادارة التنفيذية امام مجلس الادارة ومسؤولية المجلس امام المساهمين.

المترجم: افهم من كلامك بأن الحوكمة تهدف الى رفع الحس بالمسؤولية لدى مجلس الادارة والادارة التنفيذية، وان يتصرف كل عضو من اعضاء مجلس الادارة بدرجة عالية من الاخلاق المهنية.

الخبير: نعم. وبالمناسبة يجب غرس حوكمة الشركات في منشآت القطاع العام طالما كان الهدف هو القضاء على الفساد في القطاع العام.

المترجم: هل يعني ذلك قيام بلدنا العراق مثلاً باستيراد النماذج الجيدة لحوكمة الشركات؟

الخبير: لا، الامر يتطلب توجيه الاهتمام اولاً وقبل كل شيء نحو انشاء المؤسسات ووضع التشريعات السياسية والاقتصادية على وفق احتياجات الاقتصاد العراقي.

المترجم: يبدو لي ان نقص الحوكمة من شأنه ان يؤدي الى تمكين المديرين واطباء مجلس الادارة والموظفين العموميين من نهب الشركات على حساب المساهمين والمدنيين وغيرهم.

الخبير: كلامك صحيح. كما يجب تحقيق المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم والمساواة بين المستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء بحيث يكون لمالك السهم الواحد في الشركة حق التصويت والمشاركة في الجمعية العمومية ومساءلة مجلس الادارة.

المترجم اشكرك.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في المعرفة الاقتصادية

لمزيد من المعلومات انظر كتاب **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الامريكية - واشنطن - الطبعة الثالثة - ترجمة سمير كريم.

* خبير سابق في غرفة التجارة في بغداد.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة إلى المصدر 30. كانون الثاني 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>